14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الخميس والجمعة 1-2 يناير 2026 م الموافق 12-13 رجب 1447 هـ - العدد 18052 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

السياسة بين الصدام والشراكة

علي محمد سيقلي

في السياسة، لا تُقاس القرارات بضجيجها ولا بحدّتها، بل بنتائجها. والتاريخ القريب في المنطقة الخليجية يقدم نماذج حية على أن الصدام، مهما بدا مغريًا في لحظته، غالبًا ما يخلّف خسائر تتجاوز حسابات اللحظة، وتُثقل كاهل الجميع، دون استثناء.

حين اندلعت أزمة المَقاطعة الخليجية مع دولة قطر، ساد الاعتقاد – آنذاك – أن سياسة الضغط والعزل قادرة على فرض الوقائع، وأن لغة الإملاء ستغني عن الحوار. لكن ما الذي حدث لاحقًا؟

عادت قطر أقوى سياسيًا، وأكثر استقلالًا في قرارها، بينما اضطرت الدول المقاطعة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، إلى مراجعة المسار، والعودة إلى طاولة التفاهم، بعد سنوات من القطيعة التي لم تحقق الأهداف المعلنة.

هذه التجربة لا تُستدعى اليوم للشماتة، ولا لإعادة فتح جراح الماضي، بل بوصفها درسًا سياسيًا واضحًا: القطيعة لا تصنع نفوذًا دائمًا، والتصعيد لا يخلق استقرارًا، والإعلام التحريضي لا يبني شراكات.

في المشهد اليمني، تلوح في الأفق مؤشرات مقلقة، تعيد إلى الأذهان مناخات تلك الأزمة، وإن اختلفت الجغرافيا والسياق. خطاب متشنج، حملات إعلامية عنيفة، محاولات شيطنة طرف شريك، وتقديم الخلاف السياسي كمعركة كسر عظم. وهي ذات الأدوات التي ثبت فشلها سابقًا، حين طُبّقت في الفضاء الخليجي.

السؤال المشروع هنا:

هل كانت مقاطعة قطر درسًا استُوعب، أم خطأ يُعاد إنتاجه بأشكال مختلفة؟

وهل ما يجري اليوم يخدم فعليًا مصالح المملكة العربية السعودية، أم يضعها في مسار استنزاف سياسي وإعلامي جديد؟

إن الجنوب، ممثلًا بالمجلس الانتقالي الجنوبي، ليس دولة معزولة، ولا كيانًا طارئًا يمكن تجاوزه بالضغط أو التهديد. هو واقع سياسي واجتماعي تشكّل بفعل تضحيات جسيمة، ويحظى بحاضنة شعبية، وشراكات إقليمية، وفي مقدمتها الشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أثبتت أن مقاربة الاستقرار والتنمية أكثر نجاعة من منطق الوصاية.

التأليب الإعلامي، أيا كان مصدره، لا يمكن أن يُقرأ إلا بوصفه انحرافًا عن منطق التحالف، وخدمة غير مباشرة لأطراف لا تريد الخير لا للسعودية ولا للجنوب. فالمستفيد الوحيد من تفكك العلاقات بين الرياض وأبوظبي، أو من صدام مع الجنوبيين، هو ذلك المشروع الذي يتغذى على الانقسام، ويقتات على الفوضى.

لقد أثبتت التجارب أن حكم العقل والمنطق، وتغليب لغة الحوار، هو الخيار الأقل كلفة، والأكثر استدامة. الطائرات قد تحسم معركة، لكنها لا تبني سلامًا، والحملات الإعلامية قد تُشعل الرأي العام، لكنها لا تصنع حلولًا.

اليوم، أمام المملكة فرصة حقيقية لتجنب تكرار أخطاء الماضي، عبر مراجعة الخطاب، ووقف التحريض، والعودة إلى مقاربة شراكة متوازنة، تحفظ مصالح الجميع، وتحمي التحالف من التفكك، وتجنّب الجنوب والسعودية معًا مسارًا لا رابح فيه.

فالتاريخ لا يرحم من لا يتعلم، والسياسة لا تعترف إلا بمن يملك شجاعة المراجعة، قبل أن تتحول الأخطاء إلى أثمان باهظة، يدفعها الجميع.

محافظ العاصمة عدن يشدد على تكثيف الرقابة الميدانية وضبط المخالفين بالأسعار

عدن / خاص :

ترأس وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن، أحمد حامد لملس، أمس ، اجتماعًا موسعًا ضم مديري المديريات، ومدير عام مكتب الصناعة والتجارة وسيم العمري، ورئيس اللجان المجتمعية العميد علي النمري، كرّس لمناقشة الأوضاع التموينية والخدمية، وفي مقدمتها ضبط الأسعار وتنظيم توزيع مادة الغاز المنزلي.

وأكد المحافظ لملس، خلال الاجتماع، على ضرورة تكثيف العمل الميداني وتعزيز الرقابة على الأسواق، لضبط الأسعار ومنع أي تلاعب أو مخالفات، مشددًا على ضرورة التعامل الحازم مع المخالفين وفقًا للنظام والقانون، بما يسهم في حماية المواطنين والتخفيف من الأعباء المعيشية.

كما شدد لملس على أهمية التنسيق المشترك وترتيب آليات توزيع الغاز بين لجنة الغاز ومديري المديريات ومكتب الصناعة والتجارة واللجان المجتمعية، بما يضمن عدالة التوزيع ووصول المادة إلى مستحقيها دون اختلالات أو استغلال.

وأكد محافظ العاصمة عدن خلال الاجتماع أن النجاح في تنفيذ هذه المهام مرهون بالعمل من أوساط المجتمع المحلي، داعيًا القيادات المحلية إلى القرب من المواطنين وتفعيل العلاقة معهم، والاستماع إلى قضاياهم، والقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بمسؤولية تجاه مختلف القضايا الخدمية والمعيشية.

وأشار لملس إلى أن المرحلة تتطلب مزيدًا من الانضباط والتكامل بين الجهات ذات العلاقة، والعمل بروح الفريق الواحد لخدمة العاصمة عدن.

حملة واسعة لحماية المحميات الرطبة من الانهيار المناخي في عدن

عدن /خاص:

أطلقت مؤسسة الصحافة الإنسانية (HJF) وشبكة أصوات عدن الخضراء (AGV)، حملة إعلامية رقمية واسعة النطاق تحت وسم أنقذوا_محميات_عدن_الرطبة، ضمن أنشطة مشروع أصوات عدن الخضراء الذي تنفذه المؤسسة بالشراكة مع منظمة سيفرورلد وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع فرع الهيئة العامة لحماية البيئة في عدن.

وتهدف الحملة إلى تسليط الضوء على الأهمية الحيوية للمحميات الرطبة الخمس في عدن (الحسوة، خور بئر أحمد، مصب الوادي الكبير، بحيرات عدن والملاح)، باعتبارها ملاذًا استراتيجيًا للتنوع البيولوجي وخط دفاع طبيعي يحمي المدينة من مخاطر التغيرات المناخية، لا سيما في ظل تصنيف عدن دوليًا ضمن أكثر عشر مدن مهددة بارتفاع منسوب سطح البحر.

وفي تصريح له بمناسبة إطلاق الحملة قال بسام القاضي رئيس مؤسسة الصحافة الإنسانية: إن ما تواجهه محميات عدن الرطبة من إهمال وتوسع عمراني جائر لم يعد مجرد خسارة بيئية بل بات تهديدًا مباشرًا لمستقبل المدينة وقدرتها على الصمود أمام التغيرات المناخية، موضحًا أن الحملة لا تكتفي بنشر المعرفة، وإنما تهدف إلى دق ناقوس الخطر وحشد الطاقات الرسمية والمجتمعية لحماية ما تبقى من الإرث الطبيعي الذي يمثل صمام الأمان الحقيقي لعدن وأجيالها القادمة.

وتشمل الأنشطة الإعلامية للحملة إنتاج ونشر سلسلة من التحقيقات المعمقة وفيلم وثائقي يستعرض القيمة البيئية لهذه المحميات وواقعها الراهن، إلى جانب حزمة متكاملة من المواد الرقمية تشمل فيديوهات قصيرة وتصاميم إنفوجرافيك وصورا توعوية، جميعها تصب في هدف رفع مستوى الوعي المجتمعي بضرورة الحفاظ على هذه النظم البيئية الحساسة.

وتسلط الحملة الضوء على التنوع البيولوجي الفريد الذي تتميز به هذه المحميات، إذ تحتضن أكثر من مئة نوع من الكائنات والنباتات النادرة وتشكل محطة رئيسية للطيور المهاجرة، في سياق يسعى إلى حشد الجهد الإعلامي والمجتمعي لمناصرة قضايا المناخ، والتأكيد على أن حماية محميات عدن تمثل حماية للأرواح والممتلكات ومصادر الرزق المستدامة للسكان في مواجهة التحديات المناخية المتسارعة.

العمقي يترأس اجتماعاً لمناقشة سير العملية التربوية والتعليمية بساحل حضرموت

المكلا /خاص:

ترأس الأمين العام لمحلي محافظة حضرموت الأستاذ صالح عبود العمقي، أمس بالمكلا، اجتماعا ضم الأستاذ أمين عبدالله باعباد المدير العام لمكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت، بحضور الأستاذ علوي أحمد الحامد نائب المدير العام رئيس شعبة التدريب والتأهيل بالمكتب ومديري إدارات التربية بمديريات المكلا والشحر وغيل باوزير، كرس لمناقشة سير العملية التربوية والتعليمية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الحالي، والتجهيزات لتدشين الفصل الدراسي الثاني.

وفي الاجتماع أكد أمين عام محلي المحافظة، حرص قيادة السلطة المحلية بالمحافظة على إيلاء الرعاية والاهتمام بالقطاع التربوي والتعليمي والمحافظة على مكتسباته التي تحققت خلال السنوات الماضية، مضيفاً أن مكتب وزارة التربية بحضرموت يمثل أنموذجا فريداً في الاستقرار والتحصيل العلمي، مشيداً بجهود قيادة وكوادر ومنتسبي القطاع التربوي في استقرار العملية التربوية والتعليمية خلال الفصل الدراسي الأول، مشدداً على ضرورة الالتزام من قبل الكوادر التربوية من المعلمين والمعلمات والإدارات التربوية بمواصلة الجهود والبدء في تدشين الفصل الثاني من العام الحالي الأيام المقبلة.

سلامات أستاذ / ناصر محمد عبدالله

مهاتفة تلفونية تلقيناها من اسرة العزيز الصحفي المخضرم ناصر محمد عبدالله أحد فوارس صحيفة 14 اكتوبر ، نقلت لنا نبأ تعرضه لإصابة وكسور نتج عنها دخوله الى المستشفى وإجراء عملية عاجلة له.

نبتهل الى الله العلي القدير من كل قلوبنا أن يمن عليه بالشفاء العاجل، ويعود إلى ممارسة نشاطه الإبداعي بكل همة ونشاط، كما عهدناه.

السلطة المحلية بالضالع تقدم دعماً للمستشفى المركزي العام

الضالع / نجيب العلي :

تسلمت إدارة مستشفى الضالع المركزي بالمحافظة أمس عبر مؤسسة الكحلي الطبية دفعة جديدة من المعدات الطبية بدعم من السلطة المحلية وذلك ضمن جهودها المستمرة لتعزيز القطاع الصحي وتحسين مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

وشمل الدعم أجهزة ومعدات طبية أبرزها جهاز السي ارم وجهاز التخدير وأجهزة جراحة العظام وأجهزة العيون وجهاز التعقيم ومستلزمات طبية اخرى بهدف رفع كفاءة المستشفى ومساعدته على تلبية احتياجات المرضى لاسيما في ظل الظروف الصحية الراهنة.

وأوضح مدير مستشفى الضالع المركزي الدكتور سميح حزام أن هذا الدعم يأتي ضمن خطة السلطة المحلية ممثلة بمحافظ المحافظة اللواء الركن علي مقبل صالح الذي يولي المستشفى اهتماما خاصا لتقديم خدماته الطبية والعلاجية للمواطنين.

واعتبر الدكتور سميح حزام أن رفد المستشفى بالمعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية يمثل نقلة نوعية للارتقاء بجودة الرعاية الصحية المقدمة وتخفيف العبء على الكوادر الطبية والمرضى على حد سواء.

يوميات

حق الجنوب على أرضه

المحامي/ جسار فاروق مكاوي

لقد أثبت المجلس الانتقالي الجنوبي ومعه القوات الحكومية الجنوبية شراكة حقيقية وفاعلة على الأرض مع دول التحالف العربي، شراكة لم تكن يومًا شعارات أو بيانات مجاملة بل التزامًا ميدانيًا صلبًا لم يشهد خذلانًا أو تراجعًا وقد دفع الجنوب في مقابل هذه الشراكة أثمانًا باهظة من دماء أبنائه واستقرار مناطقه تنفيذًا للتعهدات والعهود وفي سياق معركة كبرى كان عنوانها المعلن تحرير صنعاء من قبضة جماعة الحوثي واستعادة الدولة. غير أن مسار هذه المعركة انحرف بصورة خطيرة لا بفعل الجنوب ولا قواه الحية وفي مقدمة ذلك شعب الجنوب العربي الحر الأبي- الذي ملأ الساحات وأكد على حق الجنوب بأرضه - بل بفعل المنظومة التي تهيمن اليوم على مجلس القيادة الرئاسي. فقد كشفت الوقائع ومعها ما سُمّي بـ(مجلس الدفاع) الذي يقوده رشاد العليمي وزمرته عن تحول متعمد في بوصلة الصراع (من مواجهة المشروع الحوثي إلى إعلان حرب سياسية وأمنية على الجنوب أرضًا وشعبًا) من الدفاع إلى الحرب على الجنوب. إن ما يُطرح بوصفه (مجلس دفاع) لا يؤدي وظيفة الدفاع الوطني بقدر ما يُدار كمجلس حرب موجه ضد الجنوب هدفه الواضح هو استعادة منظومة نفوذ فقدت سيطرتها وإعادة فتح أبواب النهب المنظم لمقدرات شعب الجنوب وعلى وجه الخصوص حضرموت العز والخير، تلك المحافظة التي ظلت هدفًا لمصالح متشابكة وشبكات تخادم باتت أوراقها اليوم مكشوفة أكثر من أي وقت مضى.

في هذا السياق جاءت الضربة الجوية والتحذيرات الموجهة للمدنيين لتؤكد الانحراف لا لتبرره؛ فاستهداف محيط ميناء المكلا – و هو مرفق مدني سيادي وشريان اقتصادي وإنساني لحضرموت – لا يمكن فصله عن دلالته السياسية، فالقانون الدولي الإنساني لا يجيز استهداف المنشآت المدنية على أساس اشتباه ولا يمنح الغطاء لإجراءات تُبنى على ادعاءات أحادية لم تُسند بأدلة علنية أو تحقيقات مستقلة ولا تُحال إلى آليات أممية مختصة.

إن وصف العملية بالمحدودة لا يُسقط مبدأ التناسب والضرورة العسكرية، ولا يرفع المسؤولية عن تعريض المدنيين للخطر، وتعطيل سلاسل الإمداد والأمن الاقتصادي؛ فحماية المدنيين لا تتحقق بالقصف ولا بإخلاء الموانئ بل بالتحقيق الشفاف وتحييد المرافق المدنية عن أي تجاذب.

إعادة استدعاء قرار مجلس الأمن رقم (2216) لعام 2015 خارج سياقه الزمني والموضوعي وتحويله إلى أداة انتقائية لتبرير الضغط على الجنوب تمثل قراءة منحرفة للشرعية الدولية؛ فالقرار صدر في ظرف مختلف واستهدف أطرافًا محددة، ولا يمكن تحويله إلى صك مفتوح لتجريم الجنوب أو كبح إرادته السياسية، أو إعادة رسم المشهد بالقوة. تسييس القرارات الأممية يُفقدها حيادها ويقوض الثقة بها .

إن المجرم الحقيقي في تعطيل معركة صنعاء وحرف بوصلة (التحرير) ليس الجنوب ولا قواته بل تلك المنظومة التي حوّلت الشرعية من إطار مؤقت لإدارة الصراع إلى أداة تصفية حسابات منظومة سخّرت الغطاء السياسي والعسكري لمحاولة إخضاع الجنوب وكسر إرادته، بعدما عجزت عن فرض نفوذها عليه سياسيًا أو شعبيًا. لقد بات التماهي بين بيانات هذه المنظومة وإجراءات التصعيد – بما فيها الضربات والتحذيرات – مؤشرًا واضحًا على تخادم المصالح وعلى أن الانحراف لم يعد خفيًا بل صار فعلًا معلنًا يدفع ثمنه المدنيون .

حق الجنوب على أرضه... مبدأ وحق أصيل – سياسي وقانوني وتاريخي – في أرضه وموانئه وثرواته. هذا الحق لا يسقط بالبيانات ولا يُلغى بالضربات الجوية ولا يمكن مصادرته بذريعة (الاستقرار)؛ فالتجارب أثبتت أن القوة لا تصنع شرعية وأن أي أمن يُبنى على استهداف المرافق المدنية هو أمن هش ومؤقت .

إن أي انحراف في استخدام القوة وأي مساس مباشر أو غير مباشر بالمنشآت المدنية يحمّل الجهة المنفذة مسؤولية قانونية وسياسية كاملة عن الأضرار والنتائج بما في ذلك تعريض المدنيين للخطر، وتعطيل المصالح العامة، وتقويض فرص السلام. هذه المسؤولية لا تُمحى بتوصيفات لغوية ولا بادعاءات امتثال غير مُثبتة.

ما جرى ليس ((ضربة)) فحسب، بل انحراف خطير في المسار ورسالة سياسية خاطئة التوقيت والمضمون. الجنوب لا يطلب حماية تُقصف موانئه باسمها، ولا استقرارًا يُفرض بتهديد حياة أبنائه .. الطريق الوحيد للأمن الحقيقي يمر عبر احترام الحقوق وتحكيم القانون والاعتراف بأن حق الجنوب على أرضه قضية عادلة لا تُعالج بالقوة ولا تُحسم من الجو.